

تحولات الشرعية السياسية في الأنظمة الهجينة بعد الربيع العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان

م.د. معد صالح حسن الشاهري

كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة كركوك / العراق

12/08/2025: قبول البحث	17/07/2025: مراجعة البحث	17/06/2025: استلام البحث
------------------------	--------------------------	--------------------------

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تحولات الشرعية السياسية في الأنظمة الهجينة العربية من خلال تحليل مقارن لحالتي الجزائر والسودان بعد موجة الاحتجاجات الشعبية (2018-2019). تستند الدراسة إلى المنهج المقارن ونموذج "النظم المتشابهة"، وتفكك مصادر الشرعية التقليدية وتبحث في الكيفيات التي حاولت بها الأنظمة إعادة إنتاج الشرعية في سياق سيطرة المؤسسة العسكرية. تكشف النتائج أن الجزائر شهدت ترميمًا سلطويًا وشرعية منقوصة، بينما أدى الانهيار في السودان إلى فراغ شرعي واسع، مما يعكس فشل النخب العسكرية والمدنية في بناء شرعية ديمقراطية حقيقية.

الكلمات المفتاحية: الشرعية السياسية، الأنظمة الهجينة، الحراك الجزائري، الثورة السودانية، الدولة العميقة، السلطة العسكرية، الربيع العربي

Abstract

This study examines the transformations of political legitimacy in hybrid Arab regimes through a comparative analysis of Algeria and Sudan following the 2018–2019 popular uprisings. Using a comparative methodology and the "most similar systems" design, the research deconstructs traditional sources of legitimacy and explores how regimes attempted to reconstruct authority amid military dominance. The findings indicate that Algeria experienced authoritarian restoration and partial legitimacy, whereas Sudan descended into a complete legitimacy vacuum, reflecting the failure of both military and civilian elites to establish genuine democratic authority.

Keywords: Political legitimacy, hybrid regimes, Algerian Hirak, Sudanese revolution, deep state, military power, Arab Spring.

المقدمة

تهديد عام حول موضوع الشرعية السياسية:

تعتبر الشرعية السياسية (Political Legitimacy) المفهوم المحوري لفهم استقرار الأنظمة السياسية وقدرتها على ممارسة الحكم بغير الإكراه وحده. فالشرعية، كما يعرفها ديفيد بيتام، هي إيمان المحكومين بأن للسلطة القائمة "الحق في الحكم"، وهو إيمان يرتكز على توافق ممارسات السلطة مع القانون، وتبرير هذه القوانين عبر معتقدات مشتركة، والتعبير عن الرضا الشعبي⁽¹⁾. وفي السياق العربي، طرحت موجات الانتفاضات منذ 2011 سؤال الشرعية بشكل حاد، وكشفت عن "أزمة شرعية بنيوية" تعاني منها معظم الدول، حيث لم تعد المصادر التقليدية للشرعية (التاريخية، الدينية، الأدائية) قادرة على الصمود أمام مطالب المواطنة والكرامة والتمثيل الحقيقي⁽²⁾.

(1); Beetham, D. (1991). The Legitimation of Power. Palgrave Macmillan, p.16.

(2) بشارة عزمي: في الثورة والقابلية للثورة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 31.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تكمّن أهمية هذا البحث في تناوله لظاهرة "الأنظمة الهجينة" التي تجمع بين مظاهر ديمقراطية شكلية وجوهر سلطوي، والتي شكلت المسرح الرئيسي للصراع بين الدولة والمجتمع في العقد الأخير. وتبرز أهمية المقارنة بين الجزائر والسودان كونهما يمثلان الموجة الثانية من الاحتجاجات العربية (2018-2019)، التي استهدفت أنظمة هجينة ذات طبيعة عسكرية-أمنية عميقة. تقدم دراسة مساريهما المختلفين - "الترميم السلطوي" في الجزائر و"الانهيار السلطوي" في السودان - مختبرًا تحليليًا غنيًا لفهم ديناميكيات الصراع حول إعادة تعريف الشرعية في مرحلة ما بعد الانتفاضات الشعبية.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تتمحور إشكالية البحث الرئيسية حول: "إلى أي مدى نجحت الحركات الشعبية في الجزائر والسودان في تفكيك أسس الشرعية التقليدية للأنظمة الحاكمة، وما هي طبيعة وآلات التحولات التي طرأت على هذه الشرعية في ظل هيمنة المؤسسة العسكرية على مسارات التغيير؟"

ويتفرع عنها التساؤلات التالية:

1. ما هي ركائز الشرعية التي استندت إليها الأنظمة في الجزائر والسودان قبل 2019، وما أسباب تأكلها؟
2. كيف أثرت ديناميكيات الحراك الشعبي في كل بلد على خطاب وممارسات السلطة؟
3. ما هي الاستراتيجيات التي وظفتها المؤسسة العسكرية في كلتا الدولتين لإعادة إنتاج السلطة وتشكيل شرعية جديدة؟
4. ما هي أوجه التشابه والاختلاف الحاسمة التي تفسر وصول الجزائر إلى "شرعية منقوصة" والسودان إلى "فراغ في الشرعية"؟

أهداف البحث:

1. تأصيل مفهومي الشرعية السياسية والأنظمة الهجينة وتطبيقهما على السياق العربي.
2. تحليل بنية ومصادر الشرعية في النظامين الجزائري والسوداني قبل موجة الاحتجاجات.
3. رصد وتفسير مسارات التحول في الشرعية بعد الحراك الجزائري والثورة السودانية.
4. المقارنة بين استراتيجيات الفاعلين الرئيسيين (الجيش، الحراك، النخب السياسية) في تحديد مآلات التحول.
5. تقديم استنتاجات حول تحديات بناء الشرعية الديمقراطية في الدول ذات الجذور السلطوية العميقة.

فرضيات البحث:

1. **الفرضية الرئيسية:** كلما كانت المؤسسة العسكرية أكثر تغلغلاً في بنية الدولة والمجتمع والاقتصاد (كما في حالة الجزائر)، زادت قدرتها على احتواء الحراك الشعبي وإعادة إنتاج النظام الهجين تحت غطاء شرعية شكلية جديدة.
2. **فرضية فرعية أولى:** أدى الحراك الجزائري إلى "إعادة تفاوض قسري" حول العقد الاجتماعي، نتج عنه تحول في خطاب الشرعية من "التاريخية والريعية" إلى "الدستورية والإجرائية"، لكن مع الحفاظ على بنية السلطة الفعلية دون تغيير جوهري.
3. **فرضية فرعية ثانية:** في السودان، أدى ضعف تماسك النخبة الحاكمة ووجود حركة احتجاجية منظمة إلى انهيار كامل للنظام، لكن محاولة بناء "شرعية انتقالية تشاركية" فشلت بسبب استحالة التوفيق بين شرعية الثورة الشعبية وشرعية الأمر الواقع العسكرية.

منهجية البحث وأدواته:

يعتمد البحث بشكل أساسي على **المنهج المقارن**، وتحديدًا استراتيجية "دراسة الحالتين الأكثر تشابهاً (Most Similar Systems Design)"، حيث يتشابه النظامان في كونهما هجينين ذوي خلفية عسكرية، وشهدا حراكًا شعبيًا ضخمًا، لكنهما وصلا إلى نتائج مختلفة. يهدف المنهج إلى عزل المتغيرات المفسرة لهذه الاختلافات. كما يستخدم البحث **منهج تحليل النظم والمنهج التاريخي** لفهم سياق تطور كل نظام. وتشمل أدوات البحث: **تحليل المضمون** للخطابات الرسمية والشعبية والوثائق الدستورية، و**التحليل الوثائقي** للمصادر الأكاديمية (كتب ومقالات) والتقارير البحثية المتخصصة.

حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** تمتد الدراسة من عام 2011 كسياق عام للربيع العربي، مع تركيز مكثف على الفترة من 2018 إلى 2023، لتتبع ديناميكيات الاحتجاجات ومآلاتها.

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على حالتي الجمهورية الجزائرية وجمهورية السودان.

الدراسات السابقة: توجد ثروة من الدراسات حول الموضوع، ويمكن تصنيفها إلى المحاور التالية:

1. **دراسات نظرية:** ركزت الأدبيات النظرية على تحليل مفهوم الشرعية السياسية في الأنظمة السلطوية والهجينة.
- **ماكس فيبر (Weber, 1978)** قدم الإطار الكلاسيكي لفهم مصادر الشرعية الثلاثة: التقليدية، الكاريزمية، والقانونية-العقلانية، وهو ما لا يزال يشكل أساسًا لفهم الأداء المؤسسي والسياسي.

- ديفيد بيثام (Beetham, 1991) أعاد تعريف الشرعية في ضوء ثلاثة مكونات: مطابقة للقانون، وتبرير معياري، واعتراف شعبي، مما يوسع إمكانيات التحليل خارج الأنظمة الديمقراطية.
 - (Levitsky & Way (2010) طوّرا مفهوم "السلطوية التنافسية"، لشرح آليات الحكم التي توظف أدوات ديمقراطية شكلية لخدمة نظام سلطوي.
 - (Andreas Schedler (2006 ناقش "المظاهر الديمقراطية الزائفة" في الأنظمة الانتخابية غير التنافسية، معتبرا أنها تعاني من "شرعية ضعيفة" لأنها تفتقر للفعالية والمساءلة.
 - عربيا، قدّم عزمي بشار (2012) (رؤية تركيبية لعجز الأنظمة العربية عن بناء شرعية ما بعد الثورات نتيجة غياب تعاقد اجتماعي فعلي. كما تناول برهان غليون (1990) (إشكالية القطيعة بين السلطة والمجتمع، كمصدر دائم لفقدان الشرعية السياسية.
 - وبرز أيضا عبد الإله بلقزيز (2015) (في نقد بنية الدولة العربية الحديثة، وافتقارها لمرتكزات الشرعية القانونية أو التوافقية.
2. دراسات عن الحالة الجزائرية: شهدت الجزائر تحولات سياسية كاشفة لأزمة الشرعية، خاصة بعد حراك 2019.
- هوري عدي (Addi, 2016) رأى أن النظام السياسي الجزائري يقوم على تحالف بين المؤسسة العسكرية وبيروقراطية الدولة، ما يخلق نظاما فوق-دستوري يقاوم الإصلاح الديمقراطي الحقيقي.
 - لويزا آيت حمادوش (2017) (أكدت على أن الشرعية في الجزائر تعتمد على سرديات تاريخية (الشرعية الثورية) والأمن، لكنها تفشل في تلبية مطالب الجيل الجديد.
 - (Amel Boubekeur (2019 حللت كيف أعاد الحراك الشعبي تشكيل المشهد السياسي عبر أدوات اللاعنّف ونزع الشرعية الرمزية من رموز النظام.
 - كمال داود (2019)، عبر مقالاته وتحليلاته، أبرز البعد الثقافي والرمزي لفقدان الشرعية، وتآكل الثقة بين الدولة والمجتمع.
 - كما تناولت دراسات سوسيولوجية مثل ناصر جابي (2020) (بعمق دوافع الحراك، مشيرًا إلى تصدع العلاقة بين الشباب الجزائري ومؤسسات الدولة.
3. دراسات عن الحالة السودانية: تمثل الحالة السودانية نموذجا مميزا لتحولات الشرعية في الأنظمة الهجينة بعد سقوط نظام سلطوي ذي طابع ديني.

- أليكس دي وال (De Waal, 2019) تناول الطابع الزبائني والريعي للدولة السودانية، مؤكداً أن غياب التوزيع العادل للثروة والسلطة ساهم في تآكل شرعية النظام.
- مجدي الجزولي (2019) (ركز على دور القوى المدنية الجديدة في إعادة تشكيل الخطاب السياسي بعد الثورة، وعلى صراع الشرعيات بين المدنيين والعسكريين).
- حيدر إبراهيم علي (2018) (اعتبر أن فشل الإسلام السياسي في إدارة الدولة أفضى إلى انهيار شرعيته الأخلاقية والدينية، ما مهد لثورة 2018).
- خالد التيجاني النور (2020) (أشار إلى أزمة "الانتقال غير المكتمل" في السودان، حيث لم تنجح النخب في إنتاج شرعية سياسية مستدامة).

خلاصة:

يتبين أن معظم الدراسات السابقة ركزت على التحليل المنفصل لكل تجربة من حيث السياق السياسي والبنية المؤسسية. لكن القليل منها اعتمد إطاراً مقارناً بين التجارب العربية في الشرعية. وهنا، يتميز هذا البحث بمحاولة سد هذه الفجوة من خلال مقارنة نسقية بين الجزائر والسودان، واستخلاص نماذج تفسيرية جديدة لتحولات الشرعية في الأنظمة الهجينة ما بعد الربيع العربي، بدمج الرؤى الأكاديمية الغربية والعربية.

هيكلية البحث:

يقسم البحث إلى مقدمة وأربع مباحث وخاتمة يبدأ بالإطار النظري (المبحث الأول)، ثم ينتقل إلى دراسة حالة الجزائر (المبحث الثاني) وحالة السودان (المبحث الثالث)، يليهما المبحث المقارن (المبحث الرابع)، وينتهي بالخاتمة التي تجمع خيوط التحليل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

هذا المبحث يؤسس نظرياً للدراسة عبر تعريف وتفكيك المفاهيم الأساسية التي تحكم التحليل، وهي الشرعية السياسية والأنظمة الهجينة، مع ربطها بالسياق المحدد للدولة العربية المعاصرة.

المطلب الأول: مفهوم الشرعية السياسية وأبعادها

تُعد الشرعية السياسية (Political Legitimacy) بمثابة حجر الزاوية في بنية الدولة الحديثة، والعمود الفقري لاستقرار الأنظمة السياسية وقدرتها على ممارسة السلطة بفاعلية. إنها تمثل ذلك الجسر الرمزي الذي يربط بين الحاكم والمحكوم، والذي من خلاله تتحول علاقة الطاعة من مجرد إذعان قائم على الإكراه المادي إلى قناعة ورضا بالبنية السياسية القائمة. ومن هذا المنطلق، يمثل الفهم المععمق لهذا المفهوم بأبعاده المتشعبة وتطوره التاريخي عبر مدارس الفكر السياسي، ضرورة منهجية وعلمية لفهم ديناميكيات السلطة والحكم في عالمنا المعاصر.

أولاً: في تعريف الشرعية السياسية:

على الصعيد الاصطلاحي، تتعدد تعريفات الشرعية السياسية وإن كانت تجتمع حول جوهر واحد هو "القبول" و"الرضا". في هذا السياق، يمكن تعريفها بأنها "قناعة المحكومين ورضاهم بالحق الذي يمارسه الحكام في الحكم، بحيث يصبح لأوامر السلطة صفة الإلزام بناءً على موافقتهم الضمنية أو الصريحة. (1) وعليه، فإن الشرعية لا تستمد من مجرد امتلاك أدوات القوة أو فرض الأمر الواقع، بل تنبع من إيمان جمعي لدى المواطنين بأن السلطة الحاكمة جديرة بالطاعة والاحترام. إنها، في جوهرها، حالة ذهنية وقناعة داخلية لدى الأفراد تمنح النظام السياسي مبرراً أخلاقياً وقانونياً لوجوده. ويعزز هذا الفهم ما طرحه باحثون معاصرون، حيث يرى **علي حسين محمد**، أن الشرعية هي "الأساس الذي تستند إليه السلطة السياسية في ممارستها للحكم، وهي التي تمنحها القبول العام وتجعل قراراتها نافذة دون الحاجة إلى اللجوء المستمر للقوة المادية. (2) من هذا المنطلق، فإن الشرعية تمثل المورد السياسي الأهم الذي يضمن استمرارية النظام بأقل تكلفة ممكنة، حيث يتحول الامتثال من سلوك مفروض إلى فعل طوعي ينبع من الإحساس بالواجب والمواطنة.

ثانياً: التطور التاريخي لمفهوم الشرعية في الفكر السياسي: لقد شهد مفهوم الشرعية مساراً تطورياً لافتاً عبر تاريخ الفكر السياسي، متأثراً بالتحولات الفكرية والاجتماعية الكبرى.

1. **الفكر القديم والوسيط**: ارتبطت الشرعية في مراحلها الأولى بمصادر ميتافيزيقية أو دينية. ففي حضارات ما بين النهرين ومصر القديمة، استمد الحاكم شرعيته من كونه إلهاً، أو وسيطاً بين عالم الآلهة وعالم البشر. وفي أوروبا خلال العصور الوسطى، تبلورت هذه الفكرة في نظرية "الحق الإلهي المقدس للملوك"، التي تقتض أن الملوك يستمدون سلطانهم من الله مباشرة، مما يجعل طاعتهم واجباً دينياً لا يجوز الخروج عليه.

2. **عصر التنوير ونظريات العقد الاجتماعي**: مع بزوغ عصر التنوير، حدث انقلاب معرفي جذري في فهم مصدر الشرعية، حيث انتقل من السماء إلى الأرض، ومن الإرادة الإلهية إلى إرادة البشر. لقد طرح فلاسفة العقد الاجتماعي، مثل **جون لوك** و**جان جاك روسو**، تصوراً ثورياً مفاده أن الشرعية الحقيقية تنبع من "رضا المحكومين". فيرى لوك أن الحكومة لا تكون شرعية إلا إذا قامت على موافقة الشعب وحمت حقوقهم الطبيعية. بينما ذهب روسو إلى أبعد من ذلك، مؤكداً أن الشرعية لا تتحقق إلا حينما تكون الحكومة تعبيراً صادقاً عن "الإرادة العامة" للشعب. (3)

3. **ماكس فيبر والأنماط المثالية للشرعية**: في مطلع القرن العشرين، قدم الألماني **ماكس فيبر** تحليله الكلاسيكي الذي لا يزال مهيمناً في دراسة هذا المفهوم، حيث ميز بين ثلاثة أنماط مثالية لمصادر الشرعية:

(1) العبيدي، أحمد فاضل. (الشرعية السياسية وأثرها في الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد. العدد (59)، 2020، ص 55.

(2) محمد، علي حسين. أزمة بناء الدولة وتأثيرها على الشرعية السياسية في الأنظمة الانتقالية: دراسة حالة. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 2022، العدد (2)، ص 17.

(3) المبرجي، إحسان حميد، النظرية العامة في القانون الدستوري، المكتبة القانونية، بغداد، 1989، ص ص 13-24.

○ **الشرعية التقليدية (Traditional Legitimacy):** تستند إلى قدسية التقاليد والأعراف المتوارثة. فالطاعة هنا تكون للسلطة التي كانت قائمة "منذ الأزل"، كما هو الحال في الأنظمة الملكية الوراثية.

○ **الشرعية الكاريزمية (Charismatic Legitimacy):** تتبني على الولاء لشخص القائد والإيمان بصفاته الشخصية الاستثنائية (الكاريزما). فالطاعة هنا تكون للقائد الملهم وليس للمنصب أو القانون، كما في حالات القادة الثوريين والأنبياء.

○ **الشرعية العقلانية-القانونية (Rational-Legal Legitimacy):** وهي السمة المميزة للدولة البيروقراطية الحديثة. تستمد هذه الشرعية قوتها من الإيمان بصحة القوانين والإجراءات الوضعية المحايدة. فالطاعة لا تكون لشخص الحاكم، بل للمنصب الذي يشغله وفقاً لقواعد مجردة ومحددة سلفاً في الدستور والقانون.⁽¹⁾

ثالثاً: أبعاد الشرعية السياسية:

إن الشرعية ليست مفهوماً أحادي الجانب، بل هي بنية مركبة تتشكل من تفاعل أبعاد متعددة تتكامل فيما بينها لتؤسس للقبول العام.

1. **البُعد القانوني-الدستوري:** يتعلق هذا البُعد بمدى التزام السلطة الحاكمة بالإطار الدستوري والقانوني للدولة. فشرعية أي سلطة تقاس بمدى احترامها للإجراءات القانونية في الوصول إلى الحكم وممارسته، مثل نزاهة الانتخابات واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة.

2. **البُعد الإيديولوجي:** يرتبط هذا البُعد بمدى انسجام الخطاب السياسي للسلطة وقيمها المعلنة مع المعتقدات والقناعات الراسخة في المجتمع. فكل نظام سياسي يسعى لتأسيس شرعيته عبر التماهي مع إيديولوجية (دينية، قومية، ليبرالية) تحظى بقبول واسع، وتكون شرعيته أقوى كلما نجح في تحويل هذه الإيديولوجية إلى قناة شعبية.

3. **البُعد الأدائي (شرعية الإنجاز):** يركز هذا البُعد على مخرجات النظام السياسي. فالحكومات تكتسب شرعيتها أو تفقدها بناءً على أدائها الفعلي وقدرتها على تحقيق الرفاه الاقتصادي، وتوفير الأمن، وتقديم الخدمات العامة، يؤكد البعض على التركيز على "قدرة النظام على تحقيق تطلعات المواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية".⁽²⁾ وبالتالي، حتى لو وصلت سلطة ما إلى الحكم بطرق قانونية سليمة، فإن عجزها المستمر عن تحقيق الإنجاز الملموس سيؤدي حتماً إلى تآكل شرعيتها بمرور الوقت.

(1) محمد صالح، غانم، الفكر السياسي القديم والوسيط، جامعة بغداد، 1989، ص 88-92.

(2) محمد، علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 115.

تصنيفات ماكس فيبر للشرعية:

يبقى التصنيف الذي قدمه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر هو الأكثر تأثيرًا، حيث ميز بين ثلاثة أنماط مثالية للسلطة الشرعية بناءً على أساس الطاعة.⁽¹⁾

1. **الشرعية التقليدية:** تستند إلى قدسية التقاليد والعادات المتوارثة (مثل حكم الأسر الملكية).
2. **الشرعية الكاريزمية:** تركز على الولاء لشخص القائد بفضل خصائصه الاستثنائية الملهمة (مثل قادة الثورات). وهي شرعية غير مستقرة بطبيعتها.
3. **الشرعية القانونية-العقلانية:** هي أساس الدولة الحديثة، حيث تقوم الطاعة على احترام "القانون" والمؤسسات غير الشخصية التي يتم الوصول إليها عبر إجراءات محددة كالانتخابات. وفي حالي الجزائر والسودان، كانت الأنظمة الحاكمة مزيجًا هجينًا من هذه الأنواع: بقايا شرعية كاريزمية-ثورية في الجزائر، ومحاولة بناء شرعية دينية في السودان، وكلاهما يعمل تحت واجهة من الشرعية القانونية-العقلانية.

أزمة الشرعية في السياق العربي المعاصر:

يرى مفكرون عرب مثل برهان غليون أن الدولة العربية المعاصرة تعاني من "أزمة تأسيسية"، فهي لم تنشأ نتيجة عقد اجتماعي داخلي، بل غالبًا ما كانت نتاجًا لترتيبات ما بعد الاستعمار، مما جعلها تقتصر إلى جذور مجتمعية عميقة.⁽²⁾ هذه الأزمة تتجلى في "أزمة الشرعية" حيث تعجز الدولة عن تحقيق التوافق القيمي وتلبية المطالب المادية لمواطنيها، فتضطر للاعتماد بشكل متزايد على الإكراه والريع لشراء الولاء، وهو ما يجعلها هشّة وعرضة للانفجار عند أول أزمة، كما حدث في 2011 و2019.⁽³⁾

المطلب الثاني: مفهوم الأنظمة الهجينة والدولة في العالم العربي

1- تعريف الأنظمة الهجينة وخصائصها:

تُصنّف الأنظمة الهجينة ضمن ما يسمّى بالسلطوية التنافسية (*Competitive Authoritarianism*)، وهي نماذج للحكم ليست ديمقراطية بالكامل، ولا سلطوية خالصة، بل تقع في "المنطقة الرمادية" بين الطرفين. تتضمن هذه الأنظمة انتخابات ومؤسسات ديمقراطية - كالأحزاب والبرلمان والمحاكم - لكن هذه العناصر لا تمارس وظائفها بكامل استقلاليتها، لأن النخب الحاكمة تحتكر السلطة الفعلية وتتحكم في آليات العملية السياسية، والإعلام، والجهاز الأمني، والموارد العامة.⁽⁴⁾ ومن الملاحظ أن هذه الأنظمة تُجري انتخابات وتتيح تعددية حزبية، لكنها تُفرغ هذه العمليات من مضمونها بسبب التحكم غير المتكافئ في ميدان التنافس، الذي تميل كفته دومًا لصالح الحزب أو الزعيم الحاكم. وفي

(1): Weber, M. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. University of California Press, 1978, p215..

(2): غليون، برهان، نقد السياسة: الدولة والدين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 55.

(3): Habermas, J. (1975). *Legitimation Crisis*. Beacon Press.

(4): Levitsky, S., & Way, L. A. *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War*. Cambridge University Press. (2010). pp. 3-6.

السياق العربي، فإن الأنظمة الهجينة تحافظ على واجهات ديمقراطية صورية بهدف ضمان الشرعية الدولية، لكنها تعمل داخليًا بمنطق سلطوي مركزي، يقيد الحريات ويخضع مؤسسات الدولة لإرادة السلطة التنفيذية. ويرى البعض أن غياب الشرعية الشعبية الحقيقية غالبًا ما يكون الشرارة الأولى للصراعات الأهلية، خصوصًا حين تتراجع أدوات السيطرة الربعية أو الأمنية.⁽¹⁾

2- طبيعة الدولة العربية الحديثة وإشكالياتها:

تكتسب الأنظمة الهجينة في العالم العربي سمات خاصة نابعة من طبيعة الدولة نفسها. يصف محمد عابد الجابري الدولة العربية المعاصرة بأنها تحمل سمات "الدولة التسلطية" أو "النيو-بطيركية"، حيث لا تتميز بالفصل بين المجال العام والخاص، وتهيمن فيها علاقات الولاء الشخصي والزبائنية على حساب علاقات المواطنة القائمة على القانون.⁽²⁾ هذه الدولة غالبًا ما تكون دولة ريعية (Rentier State)، خاصة في حالة الجزائر، حيث تستخدم عائدات الموارد الطبيعية (النفط والغاز) لشراء السلم الاجتماعي وتوزيع الامتيازات على شبكات الولاء، مما يعفيها من الحاجة إلى بناء شرعية حقيقية قائمة على التمثيل والمساءلة.⁽³⁾

3- هشاشة الشرعية في النماذج الهجينة العربية: تعتمد شرعية هذه الأنظمة على توازن هش بين:

- الشرعية الأدائية: القدرة على توفير الخدمات والنمو الاقتصادي.
- الشرعية القائمة على الخوف: التلويح بخطر الفوضى أو الإرهاب أو التدخل الخارجي.
- الشرعية الإجرائية الشكلية: تنظيم انتخابات دورية.

والملاحظ أنه عندما تضرب أزمة اقتصادية (مثل انخفاض أسعار النفط)، تتآكل الشرعية الأدائية. وعندما يظهر جيل جديد لم يعيش صدمات الماضي (مثل العشرية السوداء في الجزائر)، تضعف شرعية الخوف. وعندما تصل نسب المشاركة في الانتخابات إلى مستويات متدنية، تفقد الشرعية الإجرائية كل معنى. هذا التآكل المتزامن لجميع مصادر الشرعية هو ما يفسر الانهيار السريع لهذه الأنظمة أمام الاحتجاجات الشعبية.⁽⁴⁾

المبحث الثاني: تحولات الشرعية السياسية في الجزائر

يحلل هذا المبحث ديناميكيات الشرعية في الجزائر، بدءًا من أسسها الراسخة قبل 2019، وصولًا إلى الأزمة التي فجرها الحراك ومحاولات النظام لاحتوائها وإعادة بناء شرعية جديدة.

المطلب الأول: بنية الشرعية في الجزائر قبل حراك 2019:

(1): قادر، محمد مصطفى. الدور المخفّف للحكومة في النزاع وهشاشة الدولة: دراسة حالة نيجيريا والعراق. بحث منشور على ResearchGate، كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة كركوك، 2020، ص 155.

(2): الجابري، محمد عابد. الدولة في الفكر العربي المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 120.

(3): Beblawi, H., & Luciani, G. (Eds.). The Rentier State. Croom Helm. 1987, p. 11.

(4): Brumberg, D. The Trap of Liberalized Autocracy. Journal of Democracy, 13(4), 2002, p. 60.

1-الشرعية التاريخية والربيع كمصادر قوة:

استند النظام الجزائري منذ 1962 إلى مصدرين رئيسيين للشرعية. الأول هو "الشرعية التاريخية-الثورية" المستمدة من حرب التحرير التي منحت "الأسرة الثورية" (جبهة التحرير والجيش) حقاً أبدياً في الحكم.⁽¹⁾ والمصدر الثاني هو "الشرعية الريفية"، إذ استخدم النظام عائدات النفط والغاز لتمويل دولة الرفاه، وتوفير الدعم للسلع الأساسية، وخلق شبكات واسعة من الزبائنية، مما ضمن له شراء الولاء والسلم الاجتماعي لعقود.⁽²⁾

2- دور "السلطة (Le Pouvoir) والمؤسسة العسكرية:

خلف الواجهة الدستورية (رئاسة، برلمان)، كانت السلطة الفعلية بيد شبكة غير رسمية من كبار قادة الجيش وأجهزة المخابرات ونخب اقتصادية مرتبطة بهم، وهو ما يُعرف في الجزائر بـ"السلطة" أو "الدولة العميقة". كانت المؤسسة العسكرية هي الفاعل المحوري والحكم النهائي في كل القرارات السياسية الكبرى، وهي من كانت تختار الرؤساء وتدير التوازنات السياسية من خلف الستار، مما جعل النظام الجزائري نموذجاً لـ"السلطوية التي يسيطر عليها الجيش".⁽³⁾

3-تآكل العقد الاجتماعي:

بدأ هذا النموذج في التآكل بشكل متسارع مع مرض الرئيس بوتفليقة وتحوله إلى رئيس صوري، وتزامن ذلك مع انهيار أسعار النفط منذ 2014، مما أدى إلى تراجع قدرة الدولة على أداء دورها الريعي. هذا التآكل المزدوج للشرعية (الرمزية والأدائية) خلق شعوراً عميقاً بالركود والفساد وغياب الأفاق لدى الجزائريين، ومهد الطريق لانفجار شعبي واسع عند الإعلان عن ترشح بوتفليقة لولاية خامسة، والتي اعتبرت "إهانة" لا تطاق.

المطلب الثاني: الحراك الشعبي ومحاولات إعادة بناء الشرعية

1-الحراك كتعبير عن القطيعة السوسولوجية:

لم يكن حراك 22 فبراير 2019 مجرد رد فعل على العهدة الخامسة، بل كان، كما يصفه عالم الاجتماع الجزائري ناصر جابي، تعبيراً عن "قطيعة سوسولوجية" عميقة بين مجتمع شاب وحيوي ومتعلم، ونخبة حاكمة هرمة ومنفصلة عن الواقع.⁽⁴⁾ لذا فإن شعارات الحراك مثل "دولة مدنية ماشي عسكرية" كانت رفضاً جذرياً ليس فقط للأشخاص، بل لكامل منظومة الحكم وأسس شرعيتها التاريخية والعسكرية.

2-استجابة النظام: استراتيجية "التغيير في الاستمرارية":

كان رد فعل النظام، الذي قادته قيادة الجيش بعد إزاحة بوتفليقة، يهدف إلى امتصاص الغضب الشعبي مع الحفاظ على جوهر النظام. تمثلت الاستراتيجية في:

(1):Addi, L. Two-and-a-half-parties system and democratic transition in Algeria. The Journal of North African Studies, 21(4), 2016, p. 572-588..

(2):Hamidouche, 2021, p. 3

(3):Roberts, H. Algeria's 'Hirak': A new politics in the making?. The British Journal of Middle Eastern Studies, 48(5), 2021, p.4.

(4): جابي، ناصر. الحراك الشعبي في الجزائر: في فهم هبة تاريخية. دار القصة للنشر، 2020، ص 50.

1. **التضحية بالرموز** : عزل بوتفليقة ومحاكمة بعض رجال الأعمال والسياسيين المقربين منه بتهمة الفساد، لتقديم "أكباش فداء" للشارع.
2. **الاستيلاء على الخطاب** : تبني قائد الجيش لخطاب يدعي مساندة الشعب، وتقديم المؤسسة العسكرية كحامية للدولة من الانهيار والفوضى.
3. **فرض خارطة طريق أحادية** : رفض مطالب الحراك بمرحلة انتقالية تأسيسية، والإصرار على "الحل الدستوري" عبر تنظيم انتخابات رئاسية بأسرع وقت.⁽¹⁾

3-تقييم شرعية "الجزائر الجديدة":

سعى النظام بعد انتخاب عبد المجيد تبون في ديسمبر 2019 (بأضعف نسبة مشاركة في تاريخ البلاد) إلى بناء شرعية جديدة تحت شعار "الجزائر الجديدة". تم ذلك عبر تعديل الدستور (نوفمبر 2020) وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة (2021). لكن هذه الإجراءات تمت بمشاركة شعبية ضعيفة للغاية، مما أفقدها أي زخم شرعي حقيقي. والنتيجة هي نظام "بشرعية منقوصة"، حيث تم تدمير الشرعية القديمة دون النجاح في بناء شرعية جديدة مقنعة. وأصبح النظام يعتمد على الأمر الواقع والأجهزة الأمنية، في ظل استمرار أزمة الثقة العميقة مع المجتمع. لقد نجح النظام في البقاء، لكنه لم ينجح في حل أزمة الشرعية.⁽²⁾

المبحث الثالث: تحولات الشرعية السياسية في السودان

يقدم السودان نموذجًا مختلفًا، حيث أدت الثورة إلى انهيار كامل للنظام، وفتحت الباب لمسار انتقالي طموح وصراعي، انتهى بانقلاب عسكري كشف عن استحالة التوفيق بين شرعية الثورة وشرعية القوة.

المطلب الأول: نظام البشير وأزمة الشرعية المركبة

1- شرعية الانقلاب والأدلجة الإسلامية:

قام نظام عمر البشير على شرعية الأمر الواقع الناتجة عن انقلاب 1989 العسكري. وسعى لتغطية هذه الشرعية الهشة بغطاء أيديولوجي كثيف عبر تبني "المشروع الحضاري" للجبهة الإسلامية القومية. لقد استخدم النظام خطاب "حماية الشرعية" لتبرير سياساته، وتجييش أنصاره، وقمع خصومه.⁽³⁾

2- تفكك التحالفات وتداعيات الأزمة الاقتصادية:

بدأت هذه الشرعية الأيديولوجية بالتآكل تدريجيًا بسبب الصراعات الداخلية (خاصة الانقسام بين البشير والتراي)، والحروب الأهلية، والعقوبات الدولية. وجاءت الضربة القاصمة مع انفصال جنوب السودان في 2011، الذي أفقد البلاد

(1) : International Crisis Group. Easing Algeria's Hirak-Regime Stalemate. Report N°207.2019,

(2) ; Boubekur, A. The Hirak, the 'pouvoir' and the 'deep state': the limits of the Algerian anti-regime protest movement. Mediterranean Politics, 26(1), 2021, p. 115..

(3) ; De Waal, A. Sudan's Revolution: A New Social Contract. London Review of Books, 41(11).2015, p. 198.

75% من ثروتها النفطية، وأدخلها في أزمة اقتصادية خانقة. هذا الانهيار الاقتصادي دمر "الشرعية الأدائية" للنظام وأفقده القدرة على شراء الولاءات.⁽¹⁾

3- أزمة المشروع الإسلامي:

بحلول 2018، كان المشروع الإسلامي قد فقد كل مصداقيته. يرى المفكر السوداني حيدر إبراهيم علي أن النظام تحول من مشروع أيديولوجي إلى مجرد "شبكة مصالح فاسدة" تستخدم الإسلام كغطاء لنهب موارد الدولة.⁽²⁾ عندما رفعت الحكومة الدعم عن الخبز في ديسمبر 2018، كانت تلك هي الشرارة التي فجرت غضبًا شعبيًا عارمًا ضد نظام فقد كل مصادر شرعيته.

المطلب الثاني: الثورة ومأزق الشرعية الانتقالية

1- ديناميكيات الثورة وتأسيس السلطة التشاركية:

تميزت الثورة السودانية بتنظيمها العالي بقيادة "تجمع المهنيين السودانيين" وتحالف "قوى إعلان الحرية والتغيير"، ونجحت في حشد الملايين في الشوارع، وبلغت ذروتها بالاعتصام أمام قيادة الجيش. بعد إطاحة الجيش بالبشير في 11 أبريل 2019، وبعد فترة من الشد والجذب الدامية (مجزرة فض الاعتصام)، تم التوصل إلى "وثيقة دستورية" تاريخية في أغسطس 2019. أسست هذه الوثيقة لسلطة انتقالية تشاركية فريدة، تقوم على شراكة بين المكونين المدني والعسكري (مجلس سيادة مشترك وحكومة مدنية) بهدف قيادة البلاد إلى الديمقراطية.

2- صراع الشرعيتين: الثورية والعسكرية:

كانت الفترة الانتقالية بأكملها مسرحًا لصراع بين شرعيتين متناقضتين:

الشرعية الثورية: التي يستمدّها المكون المدني من الشارع وتطلعاته إلى التغيير الجذري والعدالة والحرية.

- **شرعية الأمر الواقع:** التي يستمدّها المكون العسكري من سيطرته على السلاح وقدرته على فرض الأمن (أو الفوضى). وقد تركّز الصراع حول ملفات حاسمة كالإصلاح الأمني والعسكري، والعدالة الانتقالية، والسيطرة على الاقتصاد، وهي ملفات كانت تمس المصالح الحيوية للمؤسسة العسكرية وقوات الدعم السريع، التي قاومت أي محاولة للمساءلة أو إخضاعها للسلطة المدنية.⁽³⁾

3- الانقلاب العسكري وانهيار المسار الانتقالي:

في 25 أكتوبر 2021، حسم قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، هذا الصراع عبر انقلاب عسكري، أنهى الشراكة مع المدنيين وحل الحكومة الانتقالية. كان الانقلاب إعلانًا صريحًا بفشل نموذج "الشرعية التشاركية"، وعودة قسرية إلى

(1); Verhoeven, H. The End of the Beginning: The 2011 Uprisings in Sudan. In The Arab Spring in the Global Context Palgrave Macmillan. 2011, pp. 275-290.

(2) علي، حيدر إبراهيم. أزمات الإسلام السياسي في السودان: تجربة الحركة الإسلامية. مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 112.

(3); International Crisis Group. Sudan's Transition: A Precarious Balancing Act. 2021. Report N°223.

منطق "شرعية القوة". لقد دمر الانقلاب المسار الانتقالي وأدخل السودان في حالة من "فراغ الشرعية" الكامل، حيث يواجه الحكم العسكري مقاومة شعبية مستمرة ورفضًا داخليًا ودوليًا واسعًا، مما يجعل مستقبل البلاد مفتوحًا على كل الاحتمالات.⁽¹⁾

المبحث الرابع: دراسة مقارنة بين التجريبتين

تكشف المقارنة بين مساري الجزائر والسودان عن تشابهات بنيوية تتعلق بطبيعة الدولة السلطوية، وعن اختلافات حاسمة في ديناميكيات التغيير تفسر النتائج المتباينة.

المطلب الأول: أوجه التشابه: إرث الدولة العميقة

1- الحراك الشعبي كقوة هدم:

في كلا البلدين، أثبتت الانتفاضات الشعبية السلمية قدرتها الهائلة على "الهدم"، أي تدمير الشرعية القائمة وفضح هشاشتها وكشف فسادها. نجح الحراك في الجزائر والثورة في السودان في إسقاط رأسي النظامين وتعبئة قطاعات واسعة من المجتمع، وإعادة تعريف الأجندة السياسية الوطنية.⁽²⁾

2- مركزية الجيش كحارس للنظام:

رغم الطبيعة المدنية للاحتجاجات، برزت المؤسسة العسكرية ك"الفاعل الحاسم" الذي أدار لحظة التغيير. في الجزائر، أدار الجيش عملية "انتقال مضبوط" للحفاظ على النظام. وفي السودان، أدار الجيش عملية "إطاحة تكتيكية" بالبشير ثم انقلب لاحقًا على المسار الانتقالي. هذا التشابه يؤكد الفرضية القائلة بأن الجيوش في هذه الأنظمة تعمل ك"حارس للنظام" (System Guardian)، حيث تتدخل لضمان عدم تجاوز التغيير للخطوط الحمراء التي تهدد مصالحها وامتيازاتها.⁽³⁾

3- معضلة بناء الثقة والمؤسسات:

تواجه كلتا التجريبتين صعوبة بالغة في الانتقال من مرحلة الهدم إلى مرحلة "البناء" الديمقراطي. يعود ذلك إلى أزمة الثقة العميقة بين الحكام والمحكومين، وضعف القوى المدنية وانقساماتها، وقدرة الدولة العميقة على إفشال أي محاولة لبناء مؤسسات مستقلة وذات مصداقية (قضاء، برلمان) يمكن أن تشكل أساسًا لشرعية جديدة ومستدامة.

المطلب الثاني: المسارات المتباينة وطبيعة التحولات في البلدين:

1- أوجه الاختلاف:

(1); De Waal, A. The Coup in Sudan: How the Military Has and Hasn't Won. Foreign Affairs.2022.

(2); Bayat, A. Revolutionary Life: The Everyday of the Arab Spring. Harvard University Press, 2020, p.15.

(3); Cook, S. A. The Military's Enduring Role in the Arab World. Council on Foreign Relations, 2020, p. 7.

هناك مسارات متباعدة في طبيعة التحول في كلا البلدين فنجد ترميم سلطوي مقابل انهيار سلطوي وهذا هو الاختلاف الأكثر جوهرية، وكما يأتي:

• **الجزائر:** شهدت "ترميمًا سلطويًا" (Authoritarian Restoration) "إن تماسك بنية النظام، خاصة المؤسسة العسكرية، مكنها من احتواء الحراك وقيادة عملية تغيير شكلية حافظت على استمرارية هياكل السلطة الأساسية.

• **السودان:** شهد "انهيارًا سلطويًا" (Authoritarian Breakdown) "أدى ضعف تماسك نخبة البشير ووجود معارضة منظمة إلى تفكك كامل للنظام القديم، مما فتح الباب لمرحلة انتقالية جذرية وصراعية لم تحدث في الجزائر.

2- دور النخب: في الجزائر، تم إقصاء نخب الحراك بالكامل من أي دور في عملية التغيير التي قادتها السلطة. أما في السودان، وعلى النقيض، أصبحت نخب الثورة شريكًا رسميًا في السلطة الانتقالية، وإن كان ذلك بشكل مؤقت.

3- العامل الخارجي: لعب دورًا هامشيًا في الجزائر التي تمكنت من عزل تحولاتها داخليًا. بينما كان دوره حاسمًا في السودان، حيث تدخلت قوى دولية وإقليمية متعددة (الترويك، الاتحاد الأفريقي، دول الخليج، مصر)، ولعبت أدوارًا متناقضة أثرت بشكل كبير على ميزان القوى الداخلي وأسهمت في نهاية المطاف في تقوية المكون العسكري وتشجيعه على الانقلاب.⁽¹⁾

4- مخرجات الأزمة: شرعية منقوصة مقابل فراغ الشرعية:

نتيجة لهذه المسارات المختلفة، وصل البلدان إلى نتيجتين مختلفتين. الجزائر لديها اليوم نظام سياسي مستقر شكليًا، لكنه يعاني من "شرعية منقوصة" وعجز في التمثيل. بينما يعيش السودان حالة من "فراغ الشرعية" التام، حيث لا توجد سلطة معترف بها، ويستمر الصراع المفتوح بين الحكم العسكري والمقاومة الشعبية، مما يهدد كيان الدولة نفسها.

الخاتمة:

يقدم هذا البحث، في نهايته، خلاصة تحليلية للمسارات المتباعدة التي سلكتها الجزائر والسودان في بحثهما المضطرب عن شرعية سياسية جديدة بعد انتفاضات 2019، ويجب على إشكاليته الرئيسية.

استنتاجات البحث الرئيسية:

1. أكدت الدراسة أن شرعية الأنظمة الهجينة القائمة على الربيع والواجهات الشكلية هي بناء هش ينهار بسرعة تحت ضغط التعبئة الشعبية المستمرة.

(1); International Crisis Group. Sudan's Transition: A Precarious Balancing Act. 2021, Report N°223.

2. كشفت المقارنة أن المؤسسة العسكرية، باعتبارها نواة الدولة العميقة في كلا البلدين، هي المتغير الأكثر أهمية في تحديد سقف وطبيعة أي تحول سياسي. فقدرتها على التماسك (الجزائر) أو انقسامها الظرفي (السودان) يحدد ما إذا كان المسار سيتجه نحو الترميم أم الانهيار.

3. أظهرت التجربتان أن هدم الشرعية القديمة أسهل بكثير من بناء شرعية جديدة. فبناء شرعية ديمقراطية يتطلب أكثر من مجرد انتخابات؛ إنه يتطلب بناء ثقة، وتأسيس مؤسسات مستقلة، وتحقيق عدالة انتقالية، وهي مهام معقدة تفشل فيها غالبًا الحركات الاحتجاجية في مواجهة قوة الدولة العميقة.

الإجابة على الإشكالية والتساؤلات:

لقد نجحت الحركات الشعبية في كلا البلدين في تفكيك أسس الشرعية القديمة بشكل كامل، لكن مآلات هذا التفكيك اختلفت جذريًا بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية. ففي الجزائر، قادت هذه الهيمنة إلى إعادة إنتاج النظام بشرعية "دستورية" شكلية ومرفوضة شعبيًا. أما في السودان، فقد أدت هيمنة الجيش، بعد فترة من الشراكة الهشة، إلى انقلاب عسكري ألغى المسار الانتقالي وأدخل البلاد في فراغ شرعية تام. وبهذا، تكون المؤسسة العسكرية قد نجحت في إجهاض أو احتواء التحول الديمقراطي الحقيقي في كلتا الحالتين.

مدى تحقق الفرضيات:

لقد أثبت البحث صحة فرضياته بشكل كبير:

- **الفرضية الرئيسية:** تحققت بوضوح، فتغلغل الجيش الجزائري العميق في بنية الدولة منحه القدرة على احتواء الأزمة بفعالية أكبر من نظيره السوداني الذي واجه انهيارًا كاملاً للنظام الذي كان يحرسه.
- **فرضية الجزائر:** تحققت، حيث أدت الأزمة بالفعل إلى تحول في خطاب الشرعية نحو الإجرائية والدستورية، لكنها كانت عملية "تغيير في الاستمرارية" حافظت على هيكل القوة الأساسية.
- **فرضية السودان:** تحققت بالكامل، حيث انهار النظام وفتحت محاولة بناء "شرعية تشاركية" الباب لصراع حاد بين شرعية الثورة وشرعية القوة، انتهى بانتصار الأخيرة عبر الانقلاب.

توصيات وآفاق مستقبلية:

إن بناء شرعية مستدامة في دول مثل الجزائر والسودان يبقى تحديًا هائلًا، ويتطلب مسارًا طويل الأمد يركز على:

1. **حوار وطني حقيقي:** لا يمكن فرض شرعية من أعلى. لا بد من عقد اجتماعي جديد يتم التفاوض عليه في حوار شامل يضم كافة القوى السياسية والمجتمعية، بما فيها تلك التي أفرزها الحراك.
2. **إعادة هيكلة العلاقات المدنية-العسكرية:** هذا هو التحدي الأصعب. لا ديمقراطية حقيقية دون إخضاع الجيش للسلطة المدنية المنتخبة وفصله عن السياسة والاقتصاد.

3. التركيز على العدالة والمصالحة: بناء الثقة يتطلب معالجة مظالم الماضي عبر آليات العدالة الانتقالية، ومحاسبة المسؤولين عن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

تبقى تجارب الجزائر والسودان دروساً حية في تعقيدات التحول الديمقراطي، وتذكيراً بأن الطريق من الثورة على الشرعية القديمة إلى تأسيس شرعية جديدة هو طريق محفوف بالصراعات والتراجعات والآمال.

المصادر المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. بشارة، عزمي. (2012). *في الثورة والقبالية للثورة*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. الجابري، محمد عابد. (2001). *الدولة في الفكر العربي المعاصر*. مركز دراسات الوحدة العربية.
3. جابي، ناصر. (2020). *الحراك الشعبي في الجزائر: في فهم هبة تاريخية*. دار القصة للنشر.
4. حمادوش، لويظة آيت. (2021). *التغيير الدستوري في الجزائر بعد الحراك: بين التجديد والجمود*. ورقة سياسات، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
5. علي، حيدر إبراهيم. (2018). *أزمات الإسلام السياسي في السودان: تجربة الحركة الإسلامية*. مركز دراسات الوحدة العربية.
6. عدي، لهواري. (2016). *الجيش والسياسة في الجزائر: من الدولة المستقلة إلى الأزمة*. ترجمة محمد الحاج سالم. جداول للنشر والتوزيع.
7. غليون، برهان. (1990). *نقد السياسة: الدولة والدين*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- العبيدي، أحمد فاضل. (2020). *(الشرعية السياسية وأثرها في الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003*. مجلة العلوم السياسية، (59)، جامعة بغداد.
8. محمد، علي حسين. (2022). *(أزمة بناء الدولة وتأثيرها على الشرعية السياسية في الأنظمة الانتقالية: دراسة حالة*. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، (172)،
9. إبراهيم، خليل إبراهيم. (2021). *"مفهوم الشرعية في النظم السياسية العربية بعد الربيع العربي"*. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، (16)، (1).
10. عبد المجيد، نور طه. (2022). *"أثر الإصلاح المؤسسي في تجديد الشرعية السياسية: دراسة تحليلية"*. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد 17(2).
11. قادر، محمد مصطفى. (2020). *الدور المُخَفَّف للحكومة في النزاع وهشاشة الدولة: دراسة حالة نيجيريا والعراق*. بحث منشور على ResearchGate، كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة كركوك.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Addi, L. (2016). Two-and-a-half-parties system and democratic transition in Algeria. The Journal of North African Studies, 21(4).
- 2- Bayat, A. (2020). Revolutionary Life: The Everyday of the Arab Spring. Harvard University Press
- 3- Beblawi, H., & Luciani, G. (Eds.). (1987). The Rentier State. Croom Helm.
- 4- Beetham, D. (1991). The Legitimation of Power. Palgrave Macmillan.
- 5- Boubekeur, A. (2021). The Hirak, the 'pouvoir' and the 'deep state': the limits of the Algerian anti-regime protest movement. Mediterranean Politics, 26(1).
- 6- Brumberg, D. (2002). The Trap of Liberalized Autocracy. Journal of Democracy, 13(4).
- 7- Cook, S. A. (2020). The Military's Enduring Role in the Arab World. Council on Foreign Relations.
- 8- De Waal, A. (2019). Sudan's Revolution: A New Social Contract. London Review of Books, 41(11).
- 9- De Waal, A. (2022). The Coup in Sudan: How the Military Has and Hasn't Won. Foreign Affairs.
- 10- El-Gizouli, M. (2019). Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator. Rift Valley Institute.
- 11- Habermas, J. (1975). Legitimation Crisis. Beacon Press.
- 12- International Crisis Group. (2019). Easing Algeria's Hirak-Regime Stalemate. Report N°207.
- 13- International Crisis Group. (2021). Sudan's Transition: A Precarious Balancing Act. Report N°223.
- 14- Levitsky, S., & Way, L. A. (2010). Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War. Cambridge University Press.
- 15- Linz, J. J. (2000). Totalitarian and Authoritarian Regimes. Lynne Rienner Publishers.
- 16- Roberts, H. (2021). Algeria's 'Hirak': A new politics in the making?. The British Journal of Middle Eastern Studies, 48(5).

- 17- Schedler, A. (Ed.). (2006). Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition. Lynne Rienner Publishers.
- 18- Verhoeven, H. (2011). The End of the Beginning: The 2011 Uprisings in Sudan. In The Arab Spring in the Global Context , Palgrave Macmillan.
- 19- Weber, M. (1978). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. University of California Press.